على الطريق

أزمة سكن خانقة .. وحلول غير جذرية

تخلق متطلبات تطوير خدمات القرية الواسعة والمتعددة ،نوعا من اللهفة الحارقة ، عند بعض شبابها المغيورين ،المتحمل في رؤية هذا المشروع او ذاك يخرج الى النور ، يجمل وجه القرية ويجعل الحياة فيها اكثر سهولة ويسرا .

لكن اللهفة الحارقة قد تحجب احيانا عن عيون اصحابها بعض المضار التي من المحتمل ان يولدها المشروع ذاته .

فاذا كان تطوير خدمات القرية ضرورة يمليها واقع القرية الجديد متمثلا بما طرا على لوحتها الاجتماعية الاقتصادية من تغيرات ، فان هذا التطوير بالذات هو احد اهم دعائم الصمود على طريق الاستقلال الوطني . واللهفة الحارقة لا بد وان تكون حافز الرؤية المبصرة لذلك .

قد لا يدرك البعض جوهر هذا التشابك ، اى ما هو خاص للقرية وما هو عام للضفة ، وقد يحدث ان تحجب اللهفة الحارقة مختلطة بالنية الحسنة ، او ان شئت الطيبة هذه الاهداف الجوهرية . وقد يعمد هؤلاء الى اختيار ، القول بأقصر الطرق واسهلها فاسرعها الى تنفيذ المشروع بغض النظر عن طبيعة هذه الطرق والسائرين عليها .

ولعل ابسط الاخطاء الناجمة عن ذلك وحتى أتفهها تلك التي تبقى في نطاق القرية ، كان يستخدم الغيورون طرائق واساليب لا تتفق مع ما طرا على القرية من تغيرات مثل الاعتماد على المخاتير وعدد محدود من الوجهاء والتخلي بالتالي عن الاسلوب الصحيح المتفق مع الواقع الجديد ، اسلوب اللجان فالديمقراطية الشعبية .

ومن البديهي ان تفرز هذه الطرائق اخطاء تتمثل في عدم وضوح حسابات الصرف على المشروع ، فاتهامات بالاختلاس او تبديد الاموال دون طائل ، او نواقص هندسية قد تؤدي الى عدم صلاحية المشروع كلية .. وكل ذلك يمهد السبيل امام الساعين الى نفوذ جديد او المتنفذين السابقين الى الاستفادة من الاخطاء في نبش حزازات قديمة او خلق اخرى جديدة تلحق ضررا بالقرية هي في غنى عنه

ومن المعروف ان الكثيرين من القائمين على مشاريع القرية يتصفون بقلة الخبرة وعليهم ان يسعوا لاكتسابها من مصادرها ، فليست قلة الخبرة او البساطة او اللهفة الحارقة او حتى النوايا الطيبة قادرة على تبرير الخطا او التقليل من اهميته او فداحته . ويبقى اسلوب المشاركة الواسعة ، اعتماد الديمقراطية الشعبية المتمثلة باقامة لجان تضم الغيورين من ابناء القرية على تطورها ، تتولى المسؤولية الجماعية للمشروع . تتشاور ، تتحسس افضل الطرق والاساليب ، تصون فرش القرية العزيز المقتطع من قوتها الضروري ، وتقدم الحساب الواضح الدقيق لكل راغب في رؤيته هو الاسلوب الاكثر نجاعة بذلك فقط نتجنب الاخطاء ونبني افضل المشاريع ونمنع وحه قريتنا الحبيب ●

ابو وديده

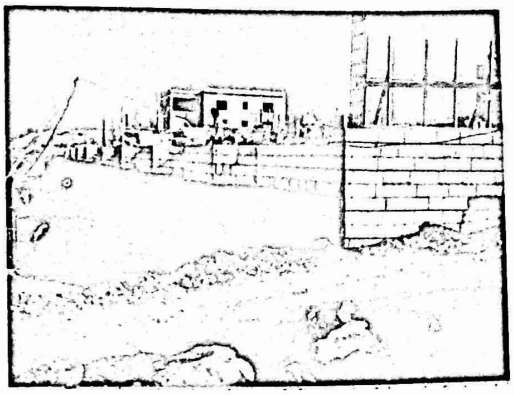

مع التصاعد الحثوني للغلاء والانخفاض المدهل للبره الاسرائيليه ، يقف اغلبية السكان حائرون في كيفية تدبير امور معيشتهم وتامين لقمة العيش لعائلاتهم واطفالهم .

الدفع بالدينار فقط

وما يزيد الطين بلة وجود عملتين للتداول في الاسواق والمعاملات الرسمية وغيرها (الدينار الاردني والليرة الاسرائيلية) ، ومع كل انخفاض لليرة تزداد اتوماتيكيا قيمة الدينار الاردني الذي لم يعد من سعر رسمي له بالنسبة لليرة الاسرائيلية بعد قرار الحكومة الاسرائيلية بتعويم الليرة . املا في "رتق" الوضع الاقتصادي المهترىء ، ولكن دون جدوى .

وايجارات المساكن والمحلات التجارية في الضفة الغربية تحدد بسعر الدينار وتدفع به او بما يعادله بالليرة الاسرائيلية ، والى ما قبل قرارالتعويم كان الامر معقولا — نسبيا — ، ولكنه الان اصبح يستقطع جزءا كبيرا من دخل العائلة وخاصة تلك التي تعتمد على واحد في اعالتها ، فعلى سبيل المثال ، الاجرة المتوسطة لمنزل مكون من غرفتين ومنافعهما هو (٢٥) دينارا اردنيا ، اى ما يعادل اكثر من (٢٥٠٠) ليرة اسرائيلية ، بينما متوسط دخل العامل لا يزيد عن (٥٠٠٠) ليرة شهريا ، اى انه يدفع ٥٠ بالمئة من دخله اجرة للمنزل ، ويقسم الباقي (٢٥٠٠) ليرة ، للغذاء والملبس والمصروفات الاخرى ، فكيف اذا كان مثل هذا العامل يعيل عائلة من (٥) افراد فقط !؟

"المسكن اولا"

ويعتبر ايجاد سكن لعائلة شابة (زوج وزوجة) ، مشكلة المشاكل ، لندرة وجود شقق للايجار ، او لارتفاع الموجود منها والذي يمكن ايجاده بعد جهود مضنية وطويلة وقد بات الكثيرون مقتنعون بمقولة "ابحث عن البيت قبل البنت" مع ان مهرها هي الاخرى يدفع بالدينار الاردني ولكنه لمرة واحدة وليس شهريا ، ولقد اجل كثيرون زواجهم بسبب ذلك بل وصل الامر بالبعض للهجرة لهذا السبب وحده

واذا ما نظرنا للمشكلة بشكل جدي وعلمي ، نجد انها تهدد في الصميم وجود الانسان في وطنه وعلى ارضه ، وبين اهله وذويه .

البحث عن حلول

ومن البديهي ان بناء شقق ومنازل جديدة هو الحل الوحيد لهذه المشكلة لكن البناء الفردي لم يساهم في حل المشكلة بشكل عملي ، بسبب ارتفاع قيمة الايجار للمساكن المشيدة حديثا .

وكنتيجة لما تقدم ، بدا التفكير الجماعي باخذ طريقه لحل المشكلة وقد طرحت بعض البلديات في برامجها الانتخابية بناء "مساكن شعبية" للمساهمة في حل المشكلة الا ان تلك الوعود لم تنفذ اما لعدم منابعتها بشكل جدي او لانعدام مصادر التمويل الكافي لمثل هذه المشاريع ، او لصعوبات قانونية وادارية اخرى .

ومع بداية عام ١٩٧٦ م ، انتشرت فكرة تاسيس جمعيات تعاونية للاسكان ، لتنفيذ بناء المنازل بشكل جماعي لصالح مساهمي تلك الجمعيات ، وفي البيرة تشكلت "جمعية البيرة التعاونية للاسكان" والتي تاسست في البداية خصيصا للمحامين ، ثم ما لبثت ان ضمت (٣٠) شخصا بينهم الطبيب والمهندس والمحامي ، والتاجر والمعلم يتقاضى المعلم هنا (راتبين) ، والصراف ، وقد اشترت الجمعية قطعة ارض (١٥ دونم) بثمانية عشر الف دينار اردني ، ثم باشرت البناء في بداية عام ١٩٧٧ ، بطريقة الابنية المتلاصقة .

تجربة .. ولكن

وفي حديث مع رئيس الجمعية المحامي علي شقيرات ، افاد بان ٧٠ بالمئة من اعضاء الجمعية لا يمكنهم البناء بشكل فردي . وعند الاستفسار عن القسط الشهري الذي يدفعه المساهم قال :

في البداية كان كل مشترك يدفع عشرون دينارا اردنيا في الشهر ثم رفع بعد ستة اشهر الى ثلاثين دينارا ومع بداية عام ١٩٧٨ بلغ القسط الشهري ٤٠ دينارا بالاضافة الى (١٥٠) دينارا اخرى تدفع كل ثلاثة اشهر ، اى ان الدفع الشهري يبلغ تسعون دينارا اردنيا وحتى بداية عام ٧٨ انجزت ٧ شقق (عظم) عدا عن توصيل المياه والكهرباء والمجارى .

وعن المساعدة الخارجية قال السيد شقيرات ، باننا وعدنا بقرض من الاردن ولكن ذلك لم ينفذ حتى الان ؟ وعرض علينا قرض من احد الاثرياء هنا بفائده ١٠ بالمئة ولكن الاغلبية لم توافق وبقي مصدر التمويل ذاتيا من اعضاء الجمعية ، والمساعدة الوحيدة التي تلقيناها كانت من بلدية البيرة بشق الطريق المؤدي للمشروع وتمهيده .

في مدن الضفة الاخرى تاسست جمعيات اسكان في الخليل وجنين وغيرها ، وقد اتجه البعض "للبذخ" في البناء ، فانشاوا مساكن "فيللات" فسيحة مستقلة احدها عن الاخرى ومزخرفة مما ابعد هذه المشاريع عن الهدف الاصلي المنشود من تكوينها "كجمعيات تعاونية" ، وبعض الاشخاص لجاوا لتنفيذ مشاريع اسكانية بشكل شخصي بعد ان تعذر عليهم انشاء جمعيات وتسجيلها رسميا لصعوبة الاجراءات الادارية والتعقيدات البيروقراطية التي يمر بها لتسجيل الجمعية رسميا .

هل تحقق الهدف

ومن خلال تعدد هذه الجمعيات يطرح سؤال ملح ، وهو هل تحقق الهدف المنشود من تكوين هذه الجمعيات . ؟

الوقائع لا تشير لذلك لان الطبقات المسحوقة والكادحة ، والفئات الشعبية ومحدودة الدخل لم تستفد حتى الان من مثل هذه المشاريع لان المساهمة فيها تفوق امكانياتها بل دخلها بكامله ،

ويلاحظ في الغالب بان مساهمي تلك الجمعيات التعاونية الاستهلاكية لا يعانون من ازمة سكن ، بل ان بعض الجمعيات الاسكانية او بعض من هي في طريق التشكيل تضم اشخاصا اصحاب منازل فخمة وباذخة ، ويقال ان الهدف من الاشتراك وتكوين تلك الجمعيات هو تحاري محض ، اى لبيع الشقة او الفيللا بعد الانتهاء من بناء المشروع ، وهذا ما يمكن ان يزيد الازمة تعقيدا ولرب قائل ان مجرد انتظار هؤلاء المساهمين الى شقق ومساكن جديدة سيعني توفر شقق ومساكن جديدة ولكن تزايد السكان والارواح تالقها تزيد كثيرا عن عدد المنازل التي يمكن ان تخلى مما يبقي الازمة مستفحلة وبانتظار الحل .

واذن ما الحل ؟؟

لا شك ان للبلديات والمؤسسات الوطنية والجماهيرية في المناطق المحتلة دورا مهما ومركزيا في حل مثل هذه المشكلة وجعل الشقق والمساكن الشعبية في متناول الفئات الشعبية ذوي الدخل المحدود والمتوسط .

○

تاسيس جمعيات اسكانية من طراز جديد وذلك باعداد كبيرة من المساهمين ذوي الدخول المتوسطة والمنخفضة وقسط لا يزيد عن العشرة دنانير اردنية في الشهر الواحد مع كل ما يتطلبه ذلك من وقت طويل وبطء في التنفيذ .

○

على الراسمال الوطني ان يثبت "وطنيته" ببناء الشقق وبيعها باقساط طويلة الامد وقليلة بحيث يستفيد منها من هم بحاجة حقيقية للسكن .

○

ايجاد مصادر لتمويل مشروعات اسكانية "لدعم الصمود" في هذه القضية الهامة .

وفي تعقيب للسيد شقيرات بصفته مواكبا لتجربة رائدة يقول :

حبذا لو اهتمت كافة المؤسسات المعنية وتضافرت الجهود لايجاد الحل المناسب ، لان مشاريع الاسكان ينبغي ان لا تقتصر على قطاعات معينة من الجمهور ، ان وجود خطة وبرنامج علمي وعملي مدروسين مع ايجاد مصدر للتمويل يمكن ان يساهم في مشكلة "الانفجار السكاني" الذي نعاني منه

○

ملاحظة اخيرة

كل مشاريع الاسكان حتى الان تنفذ في حدود البلديات التنظيمية ترى اليس من الافضل ان تنفذ المشاريع في خارج حدود التنظيم ؟ وخاصة على تلك الاراضي التي يمكن ان تقوم عليها مشاريع لا تخدم مصالح السكان .؟؟ .

رسالة اذنا ـ الخليل

يطالب شباب قرية اذنا بافتتاح النادي الذي مضى على اغلاقه اكثر من ستة اشهر ، حيث قاموا بمراجعة مرات حازى المسؤول عن الجمعيات لكون النادي تابعا للجمعية ، لان المسؤولين يرفضون افتتاح ناد مستقل في القرية . وذكر مسؤول الجمعيات بانه لا مانع لديه من افتتاح النادي اذا طلبت الهيئة الادارية للجمعية ذلك . ولكن بعض المسؤولين عن الجمعية يرفضون ان يتقدموا بطلب كهذا وليس معروفا ان كان هذا لمصلحة القرية ام لمصلحة من ؟ وما هي الاسباب التي تصح من اعادة افتتاح النادي ، الذي بات واضحا انه مطلبا ملحا لشباب القرية وللحقيقة يتساءل شباب القرية ما الهدف من وراء تجاهل الدعوة التي يتقدم بها الشباب لافتتاح المركز مع العلم ان سبب اغلاقه معروف للجميع ولم يكن سوى مؤامرة مدبرة بقصد اغلاقه على حساب حاجة شباب القرية وكبتهم من ممارسة نشاطاتهم الممكنة .

× ينشد شباب القرية المواطنين وعلى راسهم المجلس القروي العمل على زيادة الاهتمام بتحسين اوضاع قريتهم التي يشعرون انها بحاجه لتعشد بعض الشوارع التي تزيد من نظافة القرية التي تؤثر على الوضع الصحي للمواطنين .

× يدعو البعض من اهالي القرية تخفيف حدة امكاس الحلافات العائلية من اجل العمل على وضع مصلحة لتسيير شؤون دراسي لكل من الطلبة والمدرسة حيث من الملاحظ ان خلافات القرية تنعكس على المدرسة بصورة مباشرة كما يطالبون الهيئة التدريسية بالاهتمام بهذا الامر الذي يلحق ضررا كبيرا بالمدرسة اذا لم تتم المبادرة بوضع حد له .

× تدور همسات في القرية بان مراسلات المدرسة تتم بواسطة سيارة مشتركة لبعض المعلمين حيث يتم تقاضي اجور غير عادية على نقل المراسلات ، وذلك بواسطة بعض المشرفين الذين يملكون اسهما في السيارة المذكورة ، وندعو بعض المواطنين لضرورة حرص الحريص على مصلحة المدرسة قبل حرصه على مصالحهم الخاصة ●